

الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب:

مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية
والجهوية للرابيع من شتنبر 2015

تحت إشراف: رشيد مقتدر

تقديم: مصطفى المرابط

عبد الكريم هاني
عكاشة بن المصطفى
محمد المساوي
منتصر حمادة
عبد الحكيم ابو اللوز

رضوان العنبي
الحسين شكراني
عبد الرحيم خالص
كمال حلمي
عبد المجيد طلحة
عبد الحميد بن خطاب

أحمد بوجداد
سعيد الصديقي
الحسن الجماعي
عبد النبي كياس
محمد باسك منار



مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني
Maghareb Center for Civilizational Studies

الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب:

مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية
والجهوية للرابيع من شتنبر 2015

تحت إشراف د. رشيد مقتدر

الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب:

مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية
للرابع من شتنبر 2015

تحت إشراف د. رشيد مقتدر

عنوان الكتاب بالإنجليزية

Elections in Morocco:
Analytical Approaches of Local and Regional Electoral
Results of September 2015

ISBN 978-9954-38-061-1

الناشر



مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني
Maghareb Center for Civilizational Studies

تقاطع شارع الأبطال وزنقة واد فاس رقم: 32، أكдал - الرباط

الهاتف: 00 212 639 168 635

magharebcentre@gmail.com

magharebcentre.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

رقم الإيداع القانوني: 2016MO2764

الطبعة الأولى: الرباط شتنبر 2016

الإخراج الفني: خليل بن الشبهة

السحب: AmineGraph

تصميم الكتاب

07.....	المساهمون
13.....	الجامعات المشاركة في الكتاب
15.....	فهرس الجداول والرسوم المبيانية
19.....	تقديم
25.....	مقدمة

القسم الأول:

الاستحقاقات الانتخابية: المنهج وآليات التحليل، السياق الوطني والإقليمي

1 - آليات تحليل نتائج الانتخابات:	
حول شروط التحليل العلمي	د. أحمد بوجداد 51
2 - الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: المشاركة السياسية	
في الأقاليم المغربية الجنوبية نموذجا	د. رشيد مقتدر 69
3 - الانتخابات الجماعية والجهوية بالمغرب ل4 سبتمبر 2015:	
السياق الإقليمي	د. سعيد الصديقي 109

القسم الثاني:

الأبعاد الدستورية والقانونية للممارسة الانتخابية: دراسة حالات

1 - مراقبة المنازعات المتعلقة بالعمليات السابقة والممهدة للعمليات الانتخابية:	
دراسة مقارنة	د. الحسن الجماعي 131
2 - الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات	
الجماعية والجهوية ل4 شتبر 2015	د. عبد النبي كياس 151
3 - قراءة في النظام القانوني للانتخابات الجماعية	د. محمد باسك منار 179

- 4 - الاشراف على العملية الانتخابية بين هيمنة
وزارة الداخلية ورقابة القضاء الإداري د. رضوان العنبي 207
- 5 - الإنفاق الانتخابي ومصادر تمويل الحملات الانتخابية بالمغرب
(مقاربة قانونية) د. الحسين شكراني، د. عبد الرحيم خالص، ذ. كمال حلمي 249

القسم الثالث:

الاستحقاقات الانتخابية وإشكاليات الخطاب السياسي، النخب، المشاركة السياسية

- 1 - نصوص من الخطاب الانتخابي:
نحو قراءة لسانية تداولية د. عبد المجيد طلحة 289
- 2 - إنتاج النخب المحلية وإعادة تشكيلها:
قراءة في انتخابات 4 شتبر 2015 د. عبد الحميد بنخطاب 323
- 3 - المشاركة الانتخابية للمغاربة المقيمين بالخارج على ضوء الانتخابات
الجماعية والجهوية للرابيع من شتبر 2015 د. عبد الكريم هاني 343

القسم الرابع:

الفاعل الانتخابي وتحديات المنافسة السياسية: دراسات ميدانية

- 1 - العزوف الانتخابي وطبيعة «إنتاج» النخب المحلية:
دراسة ميدانية لمدينة الناظور د. عكاشة بن المصطفى 371
- 2 - محددات السلوك الانتخابي لدى الشباب في اقتراع 4 شتبر 2015:
جهتي سوس ماسة وكلميم واد نون نموذجاً د. محمد المساوي 403
- 3 - الإسلاميون المغاربة والاستحقاق الانتخابي:
الفضاء الرقمي نموذجاً ذ. منتصر حمادة 437
- 4 - السلفيون والسياسة:
دراسة في المشاركة الانتخابية د. عبد الحكيم ابو اللوز 453

مقتطفات من تقديم الكتاب / د. مصطفى المرابط

عندما فاتحني الصديق د.رشيد مقتدر بفكرة الاشتغال الجماعي على موضوع الانتخابات الجماعية والجهوية التي عرفها المغرب في الرابع من شتبر 2015، لم أتحمس كثيرا نظرا للطبيعة التخصصية والتقنية للموضوع الذي لا يُغري كثيرا، سواء على بحثه والكتابة فيه أو على قراءته والاطلاع عليه.

تجددت النقاشات بيننا على ضوء ردود الفعل الذي خلفته هذه الانتخابات في الشارع المغربي وفي وسائل الإعلام، وبدأ الموضوع يكتسي أهمية بعد استعراض وجهة نظر د.مقتدر، التي كانت تقوم على اعتبارين أساسيين:

فالاعتبار الأول يتمثل في مَوْضَعَة الإشكالية في إطار جديد، ومعالجتها من منظور مختلف عما هو سائد في الدراسات السياسية والاجتماعية، سواء من حيث المقاربة أو من حيث المناهج.

أما الاعتبار الثاني فيتجلى في أن العمل سيكون جماعيا؛ ليس بمعنى تعدد الأسماء فقط، وإنما من جهة تعدد زوايا النظر ولغات المسألة - وهذا هو الأهم؛ أي أن هذا العمل لا تكمن أهميته في الدراسات المتضمنة فقط، وإنما في نقاط التقاطع بينها.

كانت هذه الحجج كافية للشروع في التفكير بجدّ في هذا الموضوع وتبين لي أنه يستحق المغامرة وفق هذا المنظور؛

ماذا يعني اتخاذ الانتخابات الجماعية والجهوية موضوعا للدراسة؟

ولماذا يهتم مركز مغارب بمثل هذه الإشكالية؟

ذلك هما السؤالان اللذان راوداني وأنا أتابع أطوار هذه الدراسة من بداية هندستها إلى غاية

إنجازها، وقد ساعدني كثيرا حضور اللقاءات التشاورية والنقاشات الموضوعاتية بين الباحثين المشاركين في هذا العمل الجماعي، لتلمس الطريق نحو إبعاد هذين السؤالين.

فإذا كانت الانتخابات كأداة من أدوات الديمقراطية، آلية للتداول على السلطة بشكل سلمي كما هو مقرر من الناحية المبدئية، وكما هو متداول في البلدان ذات التجربة الديمقراطية العريقة، فإنها في البلدان «النامية» يتوزعها وجهان: وجه ظاهر ووجه باطن.

فإذا كان الوجه الظاهر قد أشبع توصيفا وتحليلا، فإن الوجه الباطن ما يزال بكرا، يستعصي على الاختراق والنفوذ إلى بنيته العميقة، وهذا يعود في نظرنا إلى عدة أسباب، منها: عدم الانتباه أصلا إلى وجود هذا الوجه أو عدم الالتفات إلى أهميته، وكذا قصور مناهج الدراسة وأدوات التحليل وعُقمها في الإحاطة بالظاهرة ضمن سياقاتها التاريخية والثقافية.

دون السقوط في التعميم يمكن القول إن كثيرا من الدراسات لا تميز بين المنهج وموضوع الدراسة والعلاقة بينهما، مما أدى إلى تشوهات أساءت إلى البحث في قضايا المجتمع والدولة وإعادة التفكير في إشكالاتهما. إن المنهج أو أدوات القراءة والتحليل عموما لا تنشأ من فراغ، ولا تتعالى عن الفضاء الذي احتضن ولادته، إنما ينشأ في محضن مضمع بالقيم، يشكل منظومة قيم، لا مندوحة من الوعي بها واستحضارها عند كل تعامل مع هذا المنهج أو هذه الأدوات.

ويقدم هذا العمل الجماعي الرائد إضافات نوعية تُسهم في تطوير الحقل المعرفي عندنا، خاصة حقل العلوم السياسية والاجتماعية والقانونية، كما تُسهم في فهم أعمق لإشكالية التحولات السياسية والاجتماعية في بلدان ما تزال تبحث عن موقعها وتعمل على بناء كيان يتناسب وشخصيتها التاريخية والحضارية.

مقتطفات من مقدمة الكتاب / د. رشيد مقدر

يحظى موضوع الاستحقاقات الانتخابية باهتمام تخصصات معرفية عديدة، لعل أبرزها، حقل القانون العام والعلوم السياسية والعلوم الاجتماعية، وهو ما يعكس طموحنا العلمي الرامي لفهم العمليات الانتخابية، التي إن كانت تمثل أولا ذروة الصراع السياسي وقمة المنافسة الانتخابية على أرض الواقع بين الفاعلين السياسيين، فإنها تعد من ناحية ثانية مكونا أساسا من مكونات الدينامية السياسية والاجتماعية التي تتطلب بذل المزيد من الجهود لفهمها وتفكيكها ثم تفسيرها.

لم تكن الديمقراطية أبدا حكم الشعب، إلا أن قوتها تكمن في القدرة على إثارة المشاكل الأكثر أهمية وصعوبة،⁽¹⁾ والديمقراطيات ليست مجرد سيادات، إنها قبل كل شيء مؤسسات مزودة بوسائل الدفاع ضد الديكتاتوريات، فالديمقراطية تمكنا من التخلص من الحكومة دون إراقة الدماء،⁽²⁾ وتبقى أبرز خاصية للديمقراطية أنها منهج للتدبير السلمي للصراع، وطريقة لتأطير الخلاف والاختلاف، باعتماد الانتخابات كآلية للوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، التي يفوض عبرها الشعب جزءا من سيادته لممثليه، دون إغفال أهم متطلبات إرساء نظام ديمقراطي وهو وجود جمهور واع ومحكّم، لتفادي تشويه العملية الديمقراطية؛⁽³⁾

وإذا كان الهدف من الانتخابات استحضار الحكام للإرادة العامة للشعوب التي اختارتهم - وإن كانت هذه النتيجة غير مؤكدة - فهي أفضل من أنظمة تنتقي نخبها السياسية بوسائل تناقض جوهر الديمقراطية، مما يجعل الانتخابات أفضل الممكنات؛⁽⁴⁾

(1) - كارل بوبر: «درس القرن العشرين»، ترجمة: الزواوي بغورة، لخضر مذبح، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الطبعة الأولى 1429/2008، ص 86.

(2) - المرجع نفسه ص 89.

(3) - رسل جيه. دالتون: «دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا»، ترجم باشراف وتحرير د. أحمد يعقوب المجذوبة، شارك في الترجمة محفوظ الجبوري، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1418/1996، ص 29.

(4) - Raymond Boudon: «Le Paradoxe du vote et la théorie de la rationalité», Revue Française de sociologie, XXXVIII, 1997, p 221.

ويشكل الأمل في إرساء الديمقراطية رهانا للعديد من المجتمعات، إلا أن العقبات التي تجابهها، تتحدد في اختلاف السياقات الثقافية والسياسية والمؤسسية لتطبيقها، وهو ما تمثله تجربة الدول النامية التي حاولت اقتباس التجربة الغربية في الحكم والسياسة، عبر اعتماد المؤسسات الغربية وأبرز آلياتها كالانتخابات، فترتب عن عملية الاستساخ ولادة تجارب سياسية مشوهة وفقا للمفارقة الآتية، فبالرغم من الارتفاع الملحوظ في عدد الديمقراطيات الانتخابية التي تبقى مسألة إيجابية، إلا أن مستويات الحرية السياسية والمدنية والمحاسبة قد تدهورت تاركة ديمقراطية «ضحلة» هزيلة المأسسة⁽¹⁾.

لقد أكدت خلاصات التجارب التاريخية والسياسية، أن إقرار المؤسسات السياسية خارج سياقها التاريخي والدستوري لا يؤدي إلى نفس النتيجة، بل إنه يفضي في معظم الأحيان إلى نتائج عكسية دعمت طويلا التسلط والاستبداد واحتكار السلطة والحكم، وهو ما فسر من لدن علماء السياسة بضرورة توافر ثلاثة دروب للوصول للديمقراطية: أولاها الشروط الاقتصادية المسبقة للديمقراطية، ثانيها وجود شروط بنوية تركز على نتائج التغييرات في الطبقة والسلطة على السلطوية، وثالثها «الانتقال» الذي يركز على التوافق السياسي (المساومة) بين النخب التي تتفاوض على الانتقال للديمقراطي⁽²⁾.

إن الانتخابات آلية للتدبير السلمي للمنافسة على الاحتفاظ بالسلطة والنفوذ أو السعي لاملاكهما، وحينما تجرى بمصادقية فإنها تمنح الحكومة شرعية مستمدة من مواقف الشعب، وهو ما يعين الدولة على ضمان أمن المجتمع من خلال سلطة شرعية تعمل في ظل سيادة القانون، ويمكنها أن تسهم في إحلال السلم أو تكون عاملا محفزا على نشوب النزاعات⁽³⁾ وعلى هذا فإن العمليات الانتخابية القائمة على النزاهة والمصادقية، يمكن أن تحقق وظائف منها:

- إضفاء شرعية على الحكام.

(1) - بي. سي. سميث: «كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسي والتنمية»، ص: 494.

(2) - المرجع نفسه، ص: 483-484.

(3) - «الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فريق الحكم

الديمقراطي، مكتب السياسات الإنمائية، أغسطس 2009، ص: 1.

- التعبير عن إرادة الشعب، واختبار نوايا الناخبين ورصد تطلعات الشعب. وصياغة جداول أعمال.

- ثم إيصال صوت المواطنين وتثقيفهم.⁽¹⁾

بينما يقودنا الاستعمال غير السليم للانتخابات إلى فعل سياسي انتخابي يراد له أن يحقق أهدافا خاصة منها:

* شرعنة الأنظمة السياسية المحتكرة للقرار السياسي وتلميع صورتها.

* التسويق لعملية سياسية دبرت بليل، وإيهام الرأي العام الداخلي والخارجي بجديتها، في تحقيق التداول على السلطة بين الحكام والنخب السياسية.

* إظهار النظام السياسي بمظهر الدولة العصرية الديمقراطية، التي تحقق التوافق مع نخبةها السياسية باقتسام السلطة والمواقع.

* اختبار مدى فعالية السياسات الانتخابية لنظام الحكم، ومعرفة ما يمكن أن تخوله من فرص سياسية أو ما تظهره من إكراهات.

إن بسط وظائف الانتخابات ورهاناتها سواء كانت انتخابات تشريعية أو جهوية ومحلية بالنسبة للدولة والقوى الحزبية، يجعلنا نسعى لربط المسلسل الانتخابي بنظام الحكم وعلاقته بالشرعية السياسية *légitimité politique* والمشروعية القانونية *légalité juridique*. إذ تشكل العملية الانتخابية مدخلا أساسيا لفهم النظام السياسي،⁽²⁾ ومحطة امتحان حقيقي لنظام الحكم يسبُر فيها مدى فعالية سياساته الانتخابية وشرعيتها، في ظل متغيرات أبرزها النسبة العامة للمسجلين في اللوائح الانتخابية، ومعدل المشاركة السياسية وحجم العزوف السياسي، ثم نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، وسواها من المؤشرات التي باتت تقض مضجع السياسات الانتخابية للدولة.⁽³⁾

(1) - «الانتخابات ومنع نشوب النزاعات»، ص 2.

(2) - Mohammed Tozy: (Sous direction) «Elections au Maroc: entre partis et notables (20072009)», op, cit, p 8.

(3) - نشير في هذا الإطار إلى قضية عدم نشر وزارة الداخلية للنتائج الرسمية للانتخابات الجماعية والجهوية للرابح من شتنبر 2015، التي شكلت مازقا سياسيا قانونيا أثار عدة أسئلة واستفسارات، حول السلطة التنفيذية الممثلة في رئاسة الحكومة عموما ووزارة الداخلية على وجه الخصوص، بحكم تناقضه مع منطوق الدستور وخاصة الفصل 11 والفصل 27 منه، ف أضحينا في ظل تأخر إعلان النتائج الرسمية

وهو ما يفسح المجال للنظر والتأمل في الأسئلة الإشكالية الآتية:

هل هناك تغيير حقيقي أم أننا أمام مجرد نقلة سياسية؟ وهل بدأت الدولة تغير سلوكها السياسي والانتخابي؟ هل هناك تغيير في النخبة السياسية أم أنها تعيد إنتاج نفسها؟ وكيف ينعكس ذلك على سلوك المجتمع؟

ثم كيف تتصرف الدولة والفاعل الحزبي والمواطن أثناء الانتخابات؟ ومن يتحكم في العملية الانتخابية؟ وهل المال أو الجاه أو التعليم أو الأمية أو الفقر أو شبكة العلاقات الزبونية أو الجمعية؟

من يكسب من الانتخابات؟ هل الدولة أم الأحزاب السياسية أم المواطن؟ هل تعد العملية الانتخابية شأنًا يهم المجتمع بمختلف مكوناته وشرائحه؟ أم أنها عملية سياسية محصورة بين الدولة والنخب السياسية؟ هل الانتخابات عملية لإعادة تقسيم السلطة والنفوذ، أم أنها آلية لإعادة توزيع انتشار النخبة السياسية المحلية والوطنية؟

ما هي الوظائف الفعلية التي تضطلع بها الانتخابات؟ وإلى أي مدى تتأثر بالسياقات السياسية والاجتماعية؟ وهل انتخابات الملك الحسن الثاني هي انتخابات الملك محمد السادس؟

التفصيلية للانتخابات أمام مفارقة سياسية، فالخطاب السياسي الرسمي يصرح بنزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها في حين يناقض السلوك السياسي الفعلي الخطاب السياسي، بعدم نشر النتائج التفصيلية الكاملة كما هو الحال في الانتخابات الجماعية والتشريعية لسنة 2009 و2011؛

ومن تداعيات هذا السلوك السياسي انتشار بعض الاتهامات الحزبية المشككة في الأرقام التي قدمتها وزارة الداخلية، التي قد تفسر بعدة عوامل من بينها: بروز تناقضات التقطيع الانتخابي المعتمد أو محاولة إخفاء بعض الآثار الجانبية للعملية الانتخابية، التي قد تكون مكلفة سياسيا والتي بدأ يتكلم عنها بعض السياسيين. ومن بين التفسيرات المقترحة التي تبقى واردة أيضا، بروز صعوبات تقنية ومجالية وقلة الخبرات البشرية المؤهلة لتتبع العملية الانتخابية بتعقيدها وصعوباتها لدى وزارة الداخلية على صعيد كافة العمليات والأقاليم، وهي مسألة يصعب على الداخلية التصريح بها مما حال دون تجميع المعطيات التفصيلية للعملية الانتخابية؛ وقد كشفت وزارة الداخلية بتاريخ الأربعاء 15 يونيو 2016 نتائج الانتخابات الجماعية والجهوية، بعد حوالي عشرة أشهر من الانتظار ومع تنامي مطالبة العديد من الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني بها، وإذا كانت النتائج العامة تخول لنا إمكانية التعرف على عدد المقاعد التي حصل عليها كل حزب سياسي فقط، وكيفية توزيع المنتخبين حسب النوع التي بلغت 78.05 في المائة للرجال و 21.95 في المائة للنساء، وبالمقابل فإنها لا تمكننا من معرفة عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب سياسي، كما لم تتضمن النتائج العامة المعلنة نوعية المصوتين وأعمارهم ومستوياتهم الدراسية وحجم مشاركة الشباب.

الأمر الذي يطرح صعوبات أمام دراسة نتائج الانتخابات دراسة علمية موضوعية، ويؤثر بالتالي على شفافية العملية الانتخابية برمتها، مما يفتح الباب أمام التشكيك في نزاهتها ونزاهة المؤسسات المنتخبة، إلى جانب التأثير السلبي على البعد المؤسساتي للدستور، والإسهام في تدني مستويات الثقة السياسية والاستمرار في الاشتغال بمنطق التدبير اليومي.

ما الداعي لحرص الدول والأنظمة السياسية على التنظيم الدوري للانتخابات، مع ما يرافقها من جهود بشرية وإدارية شاقة ونفقات مالية مرهقة للميزانية العامة للدولة؟ وهل تبرر الكلفة المالية التي تصرف على الانتخابات ما تقوم به من أدوار، وما تضطلع به من وظائف، وما يحققه الفائزون فيها من نتائج؟

ورب سائل يسأل فيقول: ما القيمة المضافة من هذا العمل العلمي؟ وما الجديد الذي سيقدمه هذا الكتاب الجماعي مقارنة مع ما أنجز في هذا المضمرة؟

إن من خصائص الدراسات المهمة بالاستحقاقات الانتخابية اعتمادها مقاربات ترتبط بطبيعة الحقل التخصصي الذي تشتغل فيه، وهو ما طبع الدراسات الانتخابية بطوابع، فهي إما ذات طبيعة قانونية صرفة تتبنى مقاربة قانونية شكلانية، تغرف مما هو قانوني إجرائي كالقانون الإداري والعلوم الإدارية، أو دستوري تنظيمي كالقانون الدستوري والأنظمة الانتخابية، وإما أنها دراسات انتخابية تنهل من حقل العلوم السياسية أو السوسيولوجيا السياسية معتمدة مناهجها وآليتهما في التحليل والفهم، فتسقط في نزعة نظرية موغلة في العمومية والتظهير، أو أنها دراسات انتخابية ميدانية تعتمد تقنيات المقابلات والاستمارات، فتتحو اتجاهها ميدانيا يعيد وصف الواقع الممارس، وإما أنها دراسات انتخابية تسعى للتوفيق بين البعد النظري والبعد الميداني في الاستقصاءات الانتخابية.

إن الطرح الذي سنتبناه في هذا العمل العلمي الجماعي يروم الفهم الموضوعي للاستحقاقات الانتخابية، معتمدين على مقاربة عابرة للتخصصات قائمة على تعدد الحقول المعرفية المهمة بالعمليات الانتخابية، بحيث تتطلق من زوايا نظر تعتمد الأبعاد الدستورية والقانونية والتنظيمية، والأبعاد المتعلقة بعلم السياسة والسوسيولوجيا في جوانبها النظرية والميدانية، رغم ما يطرحه هذا التوجه من صعوبات نظرية ومنهجية أملا في إرساء مقاربات جديدة في التعامل مع الظواهر السياسية والاجتماعية المركبة.

القسم الأول:
الاستحقاقات الانتخابية: المنهج وآليات التحليل،
السياق الوطني والإقليمي

آليات تحليل نتائج الانتخابات: حول شروط التحليل العلمي

د.أحمد بوجداد

نظرا لكون الانتخابات آلية من آليات الديمقراطية؛ اعتنى الباحثون المسؤولون السياسيون بالسلوك الانتخابي وأولوا تحليل نتائج الانتخابات أهمية خاصة بغية الوصول إلى تفسير موضوعي للعملية الانتخابية، غير أن هذا النوع من الدراسات في المغرب ما زال محدودا ومتقطعا ومناسباتيا.

وستتناول هذه الدراسة عدة عناصر أساسية: أولها الإحاطة بمسار تحليل نتائج الانتخابات بفرنسا، لكونه نموذجا يفيدنا في مجال المقارنة ثانيها استحضار التجربة الأمريكية، ثم استعراض لمناهج التحليل السلوك الانتخابي داخلها، وأخيرا رصد البحث العلمي السياسي لدراسة الانتخابات في الحالة المغربية.

الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: المشاركة السياسية في الأقاليم المغربية الجنوبية نموذجاً

د. رشيد مقتدر

يتميز الباحث في البداية بين المشاركة الانتخابية والمشاركة السياسية، معتبراً أن المشاركة الانتخابية تنحصر في إدلاء المواطن بصوته يوم الاقتراع، في حين أن المشاركة السياسية أشمل بدءاً بالتسجيل في اللوائح الانتخابية مروراً بالانخراط في الحملات الانتخابية، وصولاً إلى الإسهام في النقاش العام وتعبئة المواطنين، وهو ما يعني أننا أمام مشاركة سياسية للمواطن في الأقاليم المغربية الجنوبية وليست مشاركة انتخابية مرتبطة بلحظة التصويت فقط.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل النتائج العامة للعملية الانتخابية وتفسيرها كمدخل منهجي وعلمي لا يمكن الاستغناء عنها، لمقاربة إشكالية المشاركة السياسية المكثفة في الأقاليم المغربية الجنوبية. ومحاولة الإحاطة بالعوامل المفضية لارتفاعها مقارنة مع باقي جهات المملكة، وهو ما يطرح تحدي فهم الارتفاع اللافت لمعدلات المشاركة السياسية بالمقارنة أولاً مع المعدل الوطني العام، ثم محاولة تفسير عوامل ارتفاعها؛

دون أن نغفل في السياق نفسه ارتباط قضية المشاركة السياسية في الأقاليم المغربية الجنوبية بمجالين سياسيين مركزيين: فهي أولاً جزء لا يتجزأ من الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية ونتيجة لما عرفته من دينامية وصراع ومنافسة انتخابية، ولها صلة من جهة ثانية بقضية الصحراء المغربية والصراع المفتعل حولها، وهو ما سنحاول القيام به عبر العمل على التوفيق بين البعد الكمي دون التوقف كثيراً عند إحصائياته ومؤشراته، والتركيز على البعد الكيفي مستفيدين من مرور فترة زمنية على الانتخابات الجماعية والجهوية، وهو ما حول مسافة زمنية ساعدت نسبياً على الابتعاد عن تأثيراتها النفسية والسياسية والاجتماعية، فنغدو أمام دراسة تنطلق من البعد الوصفي التحليلي وتطمح للوصول إلى البعد الفهمي التفسيري.

الانتخابات الجماعية والجهوية بالمغرب

ل 4 سبتمبر 2015:

السياق الإقليمي

د. سعيد الصديقي

تروم الدراسة إلى رصد ملامح السياق الإقليمي الذي أجريت فيه الانتخابات الجماعية والجهوية بالمغرب، وإلى أي حد أثر الوضع الإقليمي العام على نتائجها وعلى اختيارات الناخبين وتفضيلاتهم، وكيفية تفاعلت دول الجوار الإقليمي للمغرب ووسائل الإعلام مع نتائج هذه الانتخابات.

وتتضمن الدراسة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، ثلاثة محاور. يتناول المحور الأول رسدا عاما للأوضاع الداخلية لبلدان الجوار الإقليمي للمغرب الذي قُسم إلى ثلاثة فضاءات إقليمية فرعية وهي السياق العربي والسياسي المغاربي والسياسي الأورو-متوسطي. وأما المحور الثاني فيسعى لمقاربة أهم القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجه الفضاء الإقليمي للمغرب خلال السنوات الأخيرة، وذلك لأهمية المحددات الإقليمية على السياستين الداخلية والخارجية للدولة، ولاحتمال تأثير هذه القضايا على الخطاب السياسي للأحزاب وعلى اختيارات الناخبين. وخصص المحور الثالث لتحليل تفاعل الجوار الإقليمي للمغرب مع نتائج هذه الانتخابات.

القسم الثاني:
الأبعاد الدستورية والقانونية للممارسة الانتخابية:
دراسة حالات

مراقبة المنازعات المتعلقة بالعمليات السابقة والممهدة للعمليات الانتخابية -دراسة مقارنة-

د. الحسن الجماعي

حاولنا في هذه الدراسة التطرق للعمليات السابقة والممهدة للعمليات الانتخابية بالنسبة للانتخابات التشريعية، والانتخابات المتعلقة بالجماعات الترابية، لنوضح أولا الأهمية التي تكتسيها هذه المرحلة بالنسبة لكل أنواع الانتخابات، ولنقف ثانيا على أهمية حوار قضاة الانتخاب: (القاضي الإداري بالنسبة للانتخابات المتعلقة بالجماعات الترابية، والقاضي الدستوري بالنسبة للانتخابات التشريعية) في خلق سلوك انتخابي، وكذلك دورهما، أحيانا، في سد ثغرات المشرع.

إذا كانت القاعدة التي كرسها قاضي الانتخاب هي عدم قابلية العملية الانتخابية للتجزئة، والتي تعني ان التمييز بين المنازعة في انتخاب المرشح المعلن عن فوزه وبين العمليات السابقة والممهدة للاقتراع غير موجود، فإن الاجتهاد الذي كرسه قاضي الانتخاب قاد إلى إنكار حقيقي للعدالة، الأمر الذي جعل المجلس الدستوري الفرنسي يغير موقفه في هذا الخصوص، ولو على سبيل الاستثناء، حيث أصبح يبت في بعض الطعون قبل إجراء الانتخاب، موضحا أنه لا يقوم بذلك إلا استثناء وذلك في الإطار الذي يكون فيه عدم قبول الطعون سببا في المس الخطير بفعالية مراقبة الانتخاب، وإفساد سير الانتخابات والمس بالسير العادي للسلطات العامة.

إن الحل الذي اهتدى إليه قاضي الانتخاب في الأنظمة المقارنة، هو الذي نتمنى أن يهتدي إليه المجلس الدستوري بخصوص الأعمال السابقة والممهدة للاقتراع لإضفاء النجاعة على الرقابة التي يقوم بها القاضي الدستوري في هذا الخصوص.

الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات الجماعية والجهوية ل 4 شتنبر 2015

عبد النبي كياس

يتبين من خلال دراسة مختلف القوانين التي أطرت انتخابات الجماعات الترابية والجهات، أن المشرع المغربي حاول تحيين الترسانة القانونية المتعلقة بتلك الانتخابات وتجديد مضامينها، وذلك تماشيا مع ما جاء به الدستور الجديد من مقتضيات حاولت تكريس دور الجماعات المحلية، خاصة الجهات ومجالس المدن والمقاطعات والبلديات والجماعات القروية في تحقيق التنمية، لكن الوثيرة السريعة التي تم بها إعداد تلك التشريعات أدت إلى وجود بعض الثغرات التي أبانت عنها الممارسة الانتخابية، والتي تمثلت أساسا في عدم ضبط بعض المقتضيات القانونية التي تتعلق بحالات التنافي وعدم تحديد الجهات التي يجب عليها عدم قبول الترشيحات، وكذلك عدم ضبط وتجديد اللوائح الانتخابية وتسهيل العملية الانتخابية، كما أن النصوص القانونية المتعلقة بالانتخابات ظلت كثيرة ومشتتة وصعبة التطبيق، وجب تجميعها في مدونة موحدة، وهو ما يستدعي تدارك هذه النواقص في مختلف الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

قراءة في النظام القانوني للانتخابات الجماعية 20

د.محمد باسك منار

تم الاسترشاد في هذه الدراسة بفرضية مفادها أن الانتخابات الجماعية عرفت فعلا مستجدات قانونية وتنظيمية هامة، لكن دون أن يُحقق ذلك قطيعة مع اختلالات جوهرية. وقد اتضح من خلال البحث أن التحولات الدستورية والسياسية، التي عرفها المغرب، على إثر موجة الاحتجاج في العالم العربي، لم تحقق ما كان مأمولا منها فيما يتعلق بدمقرطة العملية الانتخابية وفعاليتها، إذ لا تزال هذه العملية مخترقة بالكثير من الاختلالات، ليس فقط على مستوى نظامها القانوني، ولكن أيضا على مستوى إدارتها والسلوك السياسي لمختلف الفاعلين فيها. ليتأكد من كل ذلك أن مجرد التغيير في الإطار القانوني، بما في ذلك القانون الأسمى الذي هو الدستور، لا يكفي في الارتقاء بالعملية الانتخابية، ما لم يكن ذلك التغيير في سياق القطيعة وليس سياق الاستمرار، وما لم يكن الخيط الناظم لذلك هو الإقرار فعلا أن السيادة للشعب، وطنيا ومحليا، بعيدا عن كل أشكال الوصاية والضببط القبلي.

الإشراف على العملية الانتخابية بين هيمنة وزارة الداخلية ورقابة القضاء الإداري

د. رضوان العنبي

احتلت مسألة الأجهزة المكلفة بتنظيم الانتخابات والعمل على إنجاح العملية الانتخابية حيزاً واسعاً من اهتمام السياسيين والمشرعين والمختصين في مجال القانون الدستوري والإداري. وينبع هذا الاهتمام ليس فقط من امتلاكها مكانة خاصة بين أجهزة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية بل ولأن تلك الأجهزة تقوم بتنفيذ مهمة بالغة الخطورة حيث تلعب دوراً رئيسياً في المساعدة على ممارسة الحقوق السياسية للمواطنين وتحديد آلية إنشاء أجهزة الدولة المنتخبة.

كما وقفت هذه الورقة المتواضعة على أهمية المراقبة القضائية على سير العملية الانتخابية في تكريس نزاهة الانتخابات وضمان استقامة الإدارة الانتخابية في تعزيز الالتزام بالإطار القانوني.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه من أبرز معايير نزاهة الانتخابات الديمقراطية حياد القائمين على إدارتها في جميع مراحلها بدءاً من الإشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين، ومروراً بإدارة يوم الانتخابات، وانتهاءً بعملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها النهائية.

الإففاق الانتخابي ومصادر تمويل الحملات الانتخابية بالمغرب (مقاربة قانونية)

د. الحسين شكراني ود. عبد الرحيم خالص وذ. كمال حلمي

يُحاول هذا البحث، دراسة الإففاق الانتخابي ومُختلف أوجه الدّعم المالي الذي تُساهم به الدولة لفائدة الأحزاب السياسية، وبخاصة تمويل الحملات الانتخابية. ولذلك، كان هدفنا منذ البداية، الإحاطة بالإففاق الانتخابي، سواء في التجربة المغربية أو في بعض التجارب الأجنبية كبريطانيا وفرنسا وإسبانيا، مع إبراز مختلف مجالات صَرف النفقات الخاصة بدعم تلك الحملات، على مستوى مجال الدعاية الانتخابية والتسويق السياسي من جهة، وعلى مستوى تنظيم وإدارة الحملات الانتخابية من جهة أخرى.

وبغية توضيح طرق الإففاق الانتخابي ومختلف مصادر الدعم المادي لتمويل الحملات الانتخابية، تمّ التطرق إلى مختلف مصادر الدعم الخاصة والعامة لتمويل الحملات الانتخابية لفائدة المرشحين، والتي تمنح كدعم سنوي أو كدعم «موسمي»؛ هذا، بالإضافة إلى تبيين تعدّد طرق وكيفيات صَرف مساهمة الدولة في علاقتها بالاستقلالية الحزبية.

في هذا الإطار، تمّ الاعتماد، على عدة تساؤلات تخصّ، بالدرجة الأولى، طبيعة الإففاق الانتخابي وإشكالية مصادر تمويل الحملات الانتخابية لفائدة الأحزاب السياسية بالمغرب، منها:

* ماذا نقصد الإففاق الانتخابي؟

* ما هي مختلف مَصادر النفقات المالية التي تمول بها الأحزاب السياسية

المشاركة في عملية الاقتراع حملاتها الانتخابية؟

* كيف يتم صرف الدعم المالي المخصص للأحزاب السياسية وحملاتها الانتخابية؟

* ما مدى تأثير الدعم المالي للدولة على الاستقلالية المادية والسياسية للأحزاب

المستفيدة؟

القسم الثالث:
الاستحقاقات الانتخابية وإشكاليات الخطاب السياسي،
النخب، المشاركة السياسية

نصوص من الخطاب الانتخابي نحو قراءة لسانية تداولية

عبد المجيد طلحة

تقدم الورقة قراءة لسانية وتداولية لنصوص في الخطاب السياسي، وتحاول بذلك تفكيك البنية النصية لذلك الخطاب من خلال تتبع البنية اللغوية والخطابية بمفاهيم الروابط والإحالة والتراكيب والأفعال والإشارات والافتراضات المسبقة والمعرفة المشتركة، وغيرها من اصطلاحات أهل النظر اللساني والتداولي ومحلل حجاجة الأقوال، والكاشفين عن مغالطات الخطاب بأدوات اللغة ...

الغرض من ذلك التتبع استجلاء القصد من تلك النصوص، نشدانا لعدالة فعل القراءة في مقاربتها، وكشف لمنهج في استثمار اللغة في التمثل والإخبار والتأثير بل والإقناع. تجلي الورقة قيمة التحليل التداولي واللساني في تقريب نصوص الخطاب السياسي ومنه المستوى الانتخابي فيه، فتنقوى القدرة الإنتاجية لواقعه، والقدرة التأويلية لمتلقيه، ويتأسس بذلك عقد جامعية التواصل والتداول في قضايا الشأن السياسي على هدى التخلق والتحقق والتأدب الحوارية، حيث لا قيمة تعلق على العلم والحكمة والتأليف في أمور السياسة والتدبير والحكم.

إنتاج النخب المحلية وإعادة تشكيلها: قراءة في انتخابات 4 شتبر 201

د. عبد الحميد بن خطاب

تطرح المقاربة العقلانية للانتخابات إشكالات متعددة تتعلق بقدرة المواطنين على تغيير وتجديد النخب السياسية القائمة، أو على الأقل التأثير فيها وفي قراراتها من خلال التصويت، خصوصا في سياقات سياسية يمكن نعتها بالانتقالية أو بالأنقراطية، إذ تؤدي فيها الانتخابات وظيفة إضفاء المشروعية السياسية على النظام السياسي وتطعيمه بنخب جديدة خارج النخب التقليدية، ثم تعظيم مقاومته في مواجهة المطالب السياسية للمواطنين والتنفيس عن الضغط السياسي الذي يتولد عنها. بناء على ذلك لا يفترض في الانتخابات التي تنظم في هذه الأنظمة أن تخلخل جذريا موازين القوى السياسية ولا أن تسمح بأية تنافسية سياسية بين النخب خارج الإطار المحدد لها مسبقا.

المشاركة الانتخابية للمغاربة المقيمين بالخارج على ضوء الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015

د. عبد الكريم هاني

يأتي البحث في المشاركة الانتخابية للمغاربة المقيمين بالخارج على ضوء الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015 في إطار رصد معالم المشاركة الانتخابية للمغاربة المقيمين بالخارج باعتبارها أحد روافد المشاركة السياسية التي تسمح لجزء أو لكل مواطني دولة ما الذين يوجدون بصفة مؤقتة أو دائمة بالخارج بممارسة حقهم في الانتخاب والتصويت، وذلك لاعتبارات سياسية تتعلق بالاندماج والولاء الوطني والمساواة بين مواطني الداخل والخارج بالإضافة إلى اعتبارات تقنية تتعلق بكيفية إنجاز العمليات الانتخابية (تنظيم الحملات الانتخابية، وضع اللوائح الانتخابية، التقطيع الانتخابي، تنافسية البرامج الانتخابية المقدمة من طرف الفاعلين السياسيين....)، وتكمن أهمية هذا الموضوع في ارتفاع عدد أفراد الجالية المغربية بالخارج إلى ما يفوق 4.5 مليون في أقل من 15 سنة من بينها 3.8 مليون فقط المسجلين لدى المصالح القنصلية بدول الاستقبال والذين هم في وضعية قانونية؛ حاولت في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية محورية مفادها: ما مدى تفعيل وتفاعل الفاعلين السياسيين مع مطالب المشاركة السياسية لمغاربة العالم (الخطاب والممارسة) وفي أفق الانتقال من الوضعية الراهنة إلى تحقيق المواطنة الكاملة؟ وذلك من خلال التحليل المستفيض لمؤشرات الاستحقاقات الانتخابية قصد التقيب على علاقات التفعيل والتفاعل مع المشاركة السياسية لمغاربة العالم، على ضوء الإطار القانوني والتجارب الدولية الرائدة في الموضوع، وقد تناولت في المبحث الأول مرتكزات المشاركة السياسية لمغاربة العالم في حين خصصت المبحث الثاني للمشاركة الانتخابية لمغاربة العالم وإخفاقات التفعيل والتفاعل.

القسم الرابع:
الفعل الانتخابي وتحديات المنافسة السياسية:
دراسات ميدانية

العزوف الانتخابي وطبيعة «إنتاج» النخب المحلية: دراسة ميدانية لمدينة الناظور

د. عكاشة بن المصطفى

تندرج الدراسة ضمن علم الاجتماع السياسي وتهتم بالعزوف الانتخابي على الخصوص، والذي يعني امتناع الناخب عن المشاركة في الانتخابات. وتهتم الدراسة ببحث العزوف المتعلق بالانتخابات الجماعية التي شهدتها المغرب يوم الجمعة 4 شتبر من سنة 2015 بمدينة الناظور. وبلغت نسبة العزوف الانتخابي 49 بالمائة. وقد عرفت فوز حزب الأصالة والمعاصرة متبوعا بحزب الحركة الشعبية ثم بحزب التجمع الوطني للأحرار وحل حزب العدالة والتنمية رابعا. تهدف الدراسة إلى توصيف ظاهرة العزوف الانتخابي قصد التنبؤ باتجاهها وتقديم اقتراحات للتخفيف من حدتها من خلال اعتماد بحث ميداني دون إغفال الإطار النظري الموجه لها. وإشكالية الدراسة تتمثل في دراسة العلاقة بين العزوف الانتخابي و «إنتاج» نخب محلية معينة، عبر السؤال الآتي: كيف يمكن لناخبين محتملين لم يصوتوا أو قاطعوا الاقتراع أن يشاركوا في «صناعة» نخب محلية؟

محددات السلوك الانتخابي لدى الشباب في اقتراع

4 شتبر 2015 :

جهتي سوس ماسة وكلميم واد نون نموذجاً

محمد المساوي

إذا كانت جل الدراسات المهمة بالمشاركة السياسية للشباب قد ركزت على أسباب ودوافع عزوف الشباب عن السياسة، فإننا سنهتم في هذه الدراسة بالشباب المشارك في اقتراع 4 شتبر 2015 محاولين فهم دوافع مشاركته. لقد طرحنا في الدراسة الاشكالية التالية: إذا كانت الفئة العمرية الشابة أقل أمية وأكثر تعليماً مقارنة بالفئات المسنة، فهل كان لذلك تأثير على محددات السلوك الانتخابي لدى هذه الفئة؟ هل أثرت الفوارق في السن على دوافع المشاركة السياسية؟ أم أن المجتمع المغربي يعرف جموداً في الوعي السياسي، حيث تنقل نفس التمثيلات من جيل لآخر؟

لقد استنتجنا من خلال الدراسة أن الشباب أكثر تأثراً بالعوامل العقلانية الحداثية، وأقل تأثراً بالعوامل الاجتماعية التقليدية مقارنة بالفئات العمرية المسنة. لكن في المقابل مازالت العديد من الفئات الشابة متأثرة بالعوامل الاجتماعية القبلية والاثنية والدينية والعرقية... وهو ما يؤكد أن السلوك الانتخابي للشباب في الجنوب المغربي، هو سلوك معقد يتداخل فيه العقلاني الحداثي بالاجتماعي التقليدي، وهو ما يتناغم مع طبيعة المجتمع المغربي الذي وصف من طرف بول باسكون بأنه مجتمع مركب.

الإسلاميون المغاربة والاستحقاق الانتخابي: الفضاء الرقمي نموذجاً

ذ. منتصر حمادة

«إذا كانت شبكة الإنترنت لم تسمح حتى الأدنى بإنتاج «أغورا Agora» رقمية جديدة، ولم تساهم في إحداث ثورة في ديمقراطياتنا، فإنها سمحت بالمقابل للعديد من الأفراد، ومن مقامات مختلفة، بالانخراط في نقاشات رقمية حول رهانات النظام السياسي»⁽¹⁾.
تروم هذه الدراسة التوقف عند أهم المُحدّات التي تُميز تفاعل الخطاب الإسلامي الحركي، مع الاستحقاق الانتخابي، ليس على مستوى الحملات الانتخابية التقليدية عبر تنظيم اللقاءات الجماهيرية والجولات في الأحياء والشوارع، بل تسعى إلى تتبع هذا التفاعل في الإعلام، وبالتحديد الإعلام الرقمي.

تتحدد أهمية الدراسة في متابعة ميدانية لدور الواقع الافتراضي الذي لا يقل أهمية عن الواقع المادي، بالنسبة للفاعل السياسي بشكل عام، بما في ذلك الفاعل الإسلامي الحركي، الذي اشتغلت عليه في الدراسة، من خلال نموذج حزب «العدالة والتنمية» ، حيث اتضح أن هذا الحزب والمؤسسات الدعوية والجموعية التابعة له، راهن بشكل كبير على دور مواقع التواصل الاجتماعي في إطار التفاعل مع الاستحقاق الانتخابي الذي جرى يوم 4 شتنبر 2015.

(1) - Rémy Rieffel, révolution numérique, révolution culturelle, Folio, Paris, octobre 2014, p 247.

السلفيون والسياسة

دراسة في المشاركة الانتخابية

د. عبد الحكيم ابو اللوز

حُصص هذا البحث لدراسة دور القوى السلفية التي برزت بقوة بعد الحراك العربي في المشهد السياسي المغربي الجديد، ودورهم في تنشيط الدينامية السياسية الجديدة، وقد انتبه الباحث في بحثه الميداني بمدينة مراكش إلى إنتاج خطاب «استلطاف» متبادل بين السلفيين وحزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم والثاء لتجربة الإسلاميين خلال الانتخابات التشريعية ل 2011 ، بينما أبانت الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتبر 2015 عن إحجام السلفيين عن المشاركة السياسية ودعم حزب العدالة والتنمية.

وقد اقترح الباحث الفرضية الآتية: وجود علاقة بنيت على أساس المنفعة السياسية المتبادلة التي اقنعت التيار السلفي بالتصويت لصالح حزب العدالة والتنمية في تشريعات 2011 م، بعدما امتنعوا عن ذلك مرارا، وقد استفاد التيار السلفي باستعادته للقدرة على الحراك الدعوي السلفيين مباشرة بعد فوز الإسلاميين، بعد أن ضيق عليهم بعد الأحداث الإرهابية ل 16 مايو 2003 ، بينما استفاد العدالة والتنمية من المتدينين غير المسيحين من أتباع السلفية، لكن عدم تحقق مطالب السلفيين دفعهم من جديد إلى الانكفاء الانتخابي برسم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتبر 2015م.

الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب:

مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015

Elections in Morocco:

Analytical Approaches of Local and Regional Electoral Results of September 2015

إن بسط وظائف الانتخابات ورهاناتها سواء كانت انتخابات تشريعية أو جهوية ومحلية بالنسبة للدولة والقوى الحزبية، يجعلنا نسعى لربط المسلسل الانتخابي بنظام الحكم وعلاقته بالشرعية السياسية والمشروعية القانونية، إذ تشكل العملية الانتخابية مدخلا أساسيا لفهم النظام السياسي، ومحطة امتحان حقيقي لنظام الحكم يسبر فيها مدى فعالية سياساته الانتخابية وشرعيتها، في ظل متغيرات أبرزها النسبة العامة للمسجلين في اللوائح الانتخابية، ومعدل المشاركة السياسية وحجم العزوف السياسي، ثم نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، وسواها من المؤشرات التي باتت تقض مضجع السياسات الانتخابية للدولة...

إن الطرح الذي سنتبناه في هذا العمل العلمي الجماعي يروم الفهم الموضوعي للاستحقاقات الانتخابية، معتمدين على مقارنة عابرة للتخصصات قائمة على تعدد الحقول المعرفية المهمة بالعمليات الانتخابية، بحيث تنطلق من زوايا نظر تعتمد الأبعاد الدستورية والقانونية والتنظيمية، والأبعاد المتعلقة بعلم السياسة والسوسيولوجيا في جوانبها النظرية والميدانية، رغم ما يطرحه هذا التوجه من صعوبات نظرية ومنهجية أملا في إرساء مقاربات جديدة في التعامل مع الظواهر السياسية والاجتماعية المركبة.

الثمن: 95 درهم

ISBN: 978-9954-38-061-1



9 789954 380611

مركز مغارب
MAGHAREB CENTRE



مركز مغارب للدراسات في الانحطام الحضاري
Maghreb Center for Civilizational Studies